النهار ١٣-٢-٢٠٢٠

لبنان يطلب الدعم التقني من صندوق النقد المصارف للسداد والدائنون يشكلون "مجموعة نقاش"

موريس متى

إتخذ لبنان قراره بإرسال كتاب الى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة تقنية في وضع خطة إنقاذية تساهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وتتضمن آلية تساهم في إعادة هيكلة دينه العام، في ظل أزمة مالية عاصفة يمر بها قد تدفعه في نهاية المطاف الى التعثر في دفع مستحقاته.

منتصف كانون الاول الماضي، خطا رئيس الحكومة السابق سعد الحريري اولى خطوات لبنان نحو طلب الدعم الدولي لمساعدة لبنان، عندما ناقش مع رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس والمديرة التنفيذية لصندوق النقد كريستالينا جيورجيفا إمكان حصول لبنان على دعم فني/ تقني ضمن التزام لبنان إعداد خطة لمواجهة أزمته، وهو طلب رحبت به المؤسسات الدولية وفتح الباب امام سلسلة اجتماعات ولقاءات بعيدة من الاعلام مهدت الطريق لتقديم طلب المساعدة التقنية. هذا الطلب يعطي لبنان مهلة زمنية إضافية قبل لجوئه للحصول على دعم مالي من الصندوق بشروط قاسية لن يكون باستطاعة اللبنانيين التزامها. إستحقاقات مالية خطيرة يواجهها لبنان وحكومته في الفترة المقبلة، تتخطى قيمتها ٥ مليارات دولار للعام ٢٠٢٠ تبدأ باستحقاق آذار ٢٠٢٠ لسندات "اوروبوندز" بقيمة ١,٢ مليار دولار، وهي سندات استحقت بعد ١٠ سنين على إصدارها. امام هذا الاستحقاق كثرت الخيارات والاقتراحات للتعامل معها، في ظل الحديث الجدي عن ضرورة بدء لبنان إعادة هيكلة ديونه ضمن خطة شاملة يكون لصندوق النقد مشورة فيها من باب "الدعم التقني"، وهو ما أكده رئيس مجلس النواب نبيه بري في الاجتماع المالي الاخير في عين التينة عندما قال ان أي قرار بشأن ملف "الاوروبوندز" يجب ان يستند الى مشورة تقنية من صندوق النقد من دون تسليم لبنان امره لشروط الصندوق لعجزه عن تحمّلها.

إستحقاق ٩ آذار المقبل وما تبقّى من استحقاقات للعام ٢٠٢٠ عنوان الساعات المقبلة، حيث تعددت الخيارات بين مَن يشدد على ضرورة تسديد لبنان لسنداته في موعدها وضمنها استحقاق آذار وقيمته ١,٢ مليار دولار، ومَن هو مع إعلان لبنان وقف السداد ومباشرة مفاوضات مع الدائنين حول إعادة هيكلية الدين، ومَن طرح فكرة تسديد سندات "الاوروبوندز" التي يحملها المستثمرون الاجانب فقط، والتوافق مع المصارف اللبنانية على عملية مقايضة سندات بسندات لأجل طويل. اما الخيار الرابع فهو تسديد استحقاق شهر آذار فقط ليكون أمام لبنان مهلة لوضع خطة شاملة لإعادة هيكلة ديونه وبدء التفاوض مع الدائنين.

المصارف أبلغت موقفها لرئيس الحكومة حسان دياب على لسان رئيسها الدكتور سليم صفير، إذ رأت الجمعية "وجوب سداد استحقاق آذار في موعده والشروع فوراً في الإجراءات المطلوبة لمعالجة ملف الدين العام بكامله، حمايةً لمصالح المودعين ومحافظةً على بقاء لبنان ضمن إطار الأسواق المالية العالمية وصوناً لعلاقاته مع المصارف المراسلة والدائنين الخارجيّين"، معتبرة ان "التخلف عن سداد ديون لبنان الخارجية يشكّل حدثاً جللاً تتوجّب مقاربته بكثيرٍ من الدقة والتحسّب، والمطروح في الواقع هو إعادة برمجة الدين أو إعادة هيكلته بالتفاهم مع الدائنين. ويتطلب إنجاز هذا الأمر وقتاً واتصالات وآليات تتطابق مع المعايير الدولية ومع المقاربات المماثلة التي اعتمدتها دول أخرى، وتستدعي الاستعانة بالجهات الدولية المختصّة من أجل بناء برامج مالية ونقدية ذات صدقية، فيما الفترة التي تسبق الاستحقاق لا تتيح التحضير والتعامل بكفاءَة مع هذه القضية."

يفتح طلب لبنان الدعم التقني من صندوق النقد الباب أمام وضع خطة شاملة لإعادة هيكلة الدين العام وما يتضمن أيضا من إجراء المفاوضات اللازمة مع حملة الديون وعلى رأسهم المستثمرون الاجانب، وأخذ وضع المالية العامة وميزانية مصرف لبنان وقدرة المصارف على تحمّل هذه الخطوة في الاعتبار، والاهم إنعكاس أي قرارات على اللبنانيين عموما، في فترة شهد فيها احتياط مصرف لبنان نزفاً وترتفع فيه الحاجة الى العملة الصعبة لتمويل استيراد المواد الاساسية للمواطنين. أما طلب الحكومة اللبنانية الدعم الفني من صندوق النقد فيمهد الطريق امام وصول وفد من الصندوق الى بيروت في الايام المقبلة لتقويم الاوضاع وإعطاء المشورة المطلوبة خصوصا على صعيد خطة إعادة هيكلة الدين العام. وهذا الملف شكّل العنوان الاساسي لاجتماع اللجنة الوزارية الاقتصادية المالية مساء أمس في السرايا الحكومية برئاسة وزير المال غازي وزني وحضور عدد من المستشارين الماليين والاقتصاديين والخبراء، على أن تُعرض توصيات الاجتماع للبحث في جلسة مجلس الوزراء الخميس المقبل واتخاذ القرار المناسب، كما يشهد قصر بعبدا قبل ظهر اليوم اجتماعات مالية عدة لدراسة الخيارات التي تعرض نتيجة اجتماعات اللجان الاقتصادية والمالية، وتحديدا ما يتعلق باستحقاق "الاوروبوندز" وخطة إعادة هيكلة الديون والبحث في طلب الحكومة المساعدة الفنية من صندوق النقد. ومساء امس عقد اجتماع بين رئيس الحكومة ووفد من البنك الدولي بعيدا من الاعلام للبحث أيضا في الملف المالي وتحديدا ما يتعلق بالدعم الدولي المطلوب للبنان.

أما الدائنون فيترقبون قرار لبنان وقد أعدّوا العدة للمواجهة، إذ كشفت شركتا غريلوك كابيتال ومانجارت أدفيسورز ان مجموعة من الدائنين الدوليين للبنان بمن فيهم هاتان الشركتان، نظمت "مجموعة نقاش غير رسمية" مع استمرار تفاقم وضع ديون البلاد، على ان تبدأ المجموعة تقويم خيارات بشأن كيفية إدارة المقرضين لتطورات الوضع في لبنان، مؤكدة انها ستسهل التواصل بين الدائنين المختلفين، وانها على أهبة الاستعداد للانخراط في أي محادثات مع السلطات اللبنانية. وفي حال قررت الحكومة إعلان وقف سداد مستحقات لبنان ضمن خطة شاملة لإعادة هيكلة الدين، فهذه الخطوة يجب ان تترافق مع تشكيل لجنة للتفاوض مع الدائنين الدوليين تضم ممثلين عن الحكومة اللبنانية ووزارة المال ومصرف لبنان وخبراء من أصحاب الاختصاص من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واستشاريين، والاهم ان تضم ممثلين عن مكتب محاماة عالمي متخصص بملف إعادة جدولة الديون وهيكلتها، لتبدأ هذه اللجنة مباشرة بعد إقرار الحكومة اللبنانية وقف السداد وتكليفها بدء مسار التفاوض مع الدائنين.